السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 01 ص ص:565- 584
EISSN2676-1645 ISSN 2543-375X

تجليات العولمة الاقتصادية على الحاجات الأساسية وسؤال أنسنة الاقتصاد

The manifestations of economic globalization on the basic needs.. and the question of humanizing the economy

فوزية بن عثمان* جامعة سطيف2
fouziabenatmane@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/03/14 تاريخ القبول:2020/08/09

ملخص:

تأتي هذه الدراسة ضمن سياق بيان ومعالجة التحديات التي أملتها العولمة على المجتمعات والدول، لتركز على المقاربة الاقتصادية للعولمة التي أدت إلى انتقال مركز القرار بسياسات الاستثمار والصحة والتعليم وحماية البيئة من الحكومات القومية إلى الشركات المتعددة الجنسيات ومختلف المؤسسات التنموية والمالية العالمية، ما أدى إلى تقليص معدلات العمالة وتخفيض الإنفاق في مجال التعليم والصحة من اجل التخلص من عجز الميزانية، فغاب معه الاستقرار والأمن الاجتماعي والاقتصادي؛ الأمر الذي تطلب انتهاج نموذج اقتصادي مغاير، يعتمد على جعل الاقتصاد في خدمة الإنسان، وهكذا يقتضي الأمر إيجاد طرق لضمان الحفاظ على النمو والرفاهية الاقتصادية، والرفع من مستوى المداخيل مع مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: العولمة الاقتصادية؛ الحاجات الأساسية؛ حقوق الإنسان؛ الأمن الاقتصادي؛ الحريات الاقتصادية.

* المؤلف المراسل

Abstract:

The present study comes within the context of demonstrating and addressing the challenges that globalization has dictated on societies and countries, to focus on the economic approach to globalization that led to the transfer of the decision center of the investment, health, education and environmental protection policies from national governments to multinational companies and various international development and financial institutions.

This has reduced labor rates and disbursement in the field of education and health in order to eliminate the budget deficit, and resulted in the absence of stability, social and economic security ;that is what required the adoption of a different economic model depending on making the economy in the human service. Thus, it is necessary to find ways to ensure the maintenance of growth and economic well-being and to raise the level of incomes, taking into account the environmental and social aspects.

Keywords: Economic globalization; Basic needs, Human rights, Economic security; Economic freedoms.

مقدمة:

مما لا شك فيه، أن العولمة الاقتصادية فرضت نفسها على العالم وأصبحت واقعا معاشا لا يمكن الحياد عنه، بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي المتعاظم، وأيضا، السعي الدائم باتجاه فرض النظام اللبرالي على العالم أجمع كنموذج أوحد للتسيير الاقتصادي وتعميم القيم الحضارية الغربية باعتبارها ثقافة كونية.

والأكثر من ذلك، أن هذه العولمة أدت إلى تغيير في سيادة الدولة من قومية رافضة للاختراق أيا كان شكله، إلى سيادة وطنية تكييُفية، وهذا بإعادة صياغة كل اطر الحكم والقواعد والتسيير المتعارضة مع المستلزمات الدولية خاصة ما تعلق منها بالمؤسسات المالية الدولية، لتصبح جميع الدول تُحكم بنفس القواعد والآليات الاقتصادية، وتشجيع التنافس الاقتصادي العالمي الذي

يرمي إلى التخلص من كل العوائق أمام التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال، وأيضا اعتماد مفهوم الاستمرارية في الأسواق العالمية.

كل ذلك، ترتب عنه فقدان الدول القدرة على حماية مُقدَراتها، وتخفيض الإنفاق في مجالات الصحة والتعليم، وتخفيض تكاليف الإنتاج في مجال الصناعات المحلية بالتخلص من العمالة، وهو ما يُعدَ انتهاكا خطيرا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية كالحق في الصحة والحق في التعليم والحق في العمل والحق في الحماية الاجتماعية وغيرها من الحقوق التي تشبع الحاجات الأساسية للإنسان.

إشكالية وفرضيات البحث:

كثيرة هي المنافع التي بادرت بها العولمة، من تحرير قوى السوق، وتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية وزيادة حركة الإنتاج بما يحقق الاحتياجات الإنسانية بشكل أفضل، وتوجيه الموارد البشرية والمادية إلى مواقع الإنتاج، وتوسيع فرص التجارة العالمية، وإيجاد فُرص للنمو الاقتصادي بتحسين مستوى معيشة الأفراد، وبإشباع الحاجات الأساسية للإنسان بشكل أفضل؛ إلا انه، وفي ظل العولمة خاصة بتجلياتها الاقتصادية، فقد حدث الأثر العكسي الذي كانت له آثاره السلبية على حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، عندما نسجل أن نصف سكان العالم تقريبا، يعيشون بأقل من5,50 دولار يوميا، مع ارتفاع نسبة الفقراء في الاقتصاديات الأكثر ثراء، وأن 1,31 مليار شخص يعانون الفقر "متعدد الأبعاد" بحسب مؤشر الفقر العالمي لعام 2019 الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. وهو الأمر الذي دفعنا لطرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في شكل السؤال التالي: هل هناك مقاربات اقتصادية مغايرة قادرة على التعويض والتكفل بمجموعة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي أنهكتها سياسات العولمة الاقتصادية؟.

أما فرضيات البحث فتقوم على اتجاهين متكاملين الأول: أن النمو الاقتصادي في غياب الحقوق الأساسية وتدابير كافية لتعزيز التنمية والتشاركية يكون غير عادل وغير مستدام. والثاني: أن حقوق الإنسان تقدم

إطارا معياريا يُمكَن من رؤية وتقييم المقاربات البديلة للسياسات الاقتصادية المعولمة، لمعرفة أفضل السبل لوضع هذه السياسات من أجل زيادة التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والوفاء بالحاجات الأساسية للفرد من حيث الممارسة.

أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

-أولا: بيان تلك التحديات التي فرضتها العولمة الاقتصادية خصوصا على الدول النامية، والمتعلقة أساسا بتفاقم عولمة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، والتهديدات المرتبطة بتفاقم الفقر والانتهاك الممنهج لحقوق الأفراد والجماعات الضعيفة؛ والتي أرهقت في النهاية الأداء الاقتصادي لهذه الدول.

-ثانيا: ضرورة إعادة النظر في المقاربة الاقتصادية المبنية على تعاظم الربحية والمنافع المادية إلى مقاربة حقوقية تدمج حقوق الإنسان لأجل تحقيق الأمن الاقتصادي وفق مبدأ أنسنه الاقتصاد.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأكثر مواءمة مع طبيعة الموضوع والإشكالية المراد مناقشتها، والبحث في كل ما يتعلق بمشتملات الموضوع المرتبطة خصوصا بالبعد الاقتصادي للعولمة واهم مظاهر تأثيره على الحقوق والحاجات الأساسية للأفراد، من إضعاف لقدرة الدولة اقتصاديا واجتماعيا، وأزمة المديونية الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي، إضافة إلى الهيمنة الاقتصادية التي تعتمدها المؤسسات المالية الدولية، ومحاولة تحليل ومناقشة مختلف الاختلالات التي يعاني منها الأداء الاقتصادي لهذه الدول، والوقوف أمام ذلك الترابط بين حقوق الإنسان، والاقتصاد والتنمية، والأمن والسلم، وهي الركائز الأساسية الثلاث للأمم المتحدة ودعائم ميثاقها، للوصول في النهاية إلى ضرورة دمج حقوق الإنسان ضمن إطار السياسات الاقتصادية من اجل اقتصاد عادل ومستدام.

خطة البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور أساسية بالإضافة إلى النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- مفهوم العولمة الاقتصادية
- آثار العولمة الاقتصادية على الحاجات الأساسية وحقوق الإنسان
- التوجه نحو انسنة الاقتصاد وتوسيع مجالية الحريات الاقتصادية

أولا. مفهوم العولمة الاقتصادية:

لا تزال العولمة تطرح أسئلتها وتحدياتها بحدَة على العالم، وبالتحديد على المجتمعات والدول التي تفتقد لأدوات مسايرتها، والتي تجد نفسها ضعيفة، وطوع أحكامها القهرية، مثل مجتمعات ودول الجنوب أو الدول النامية بصفة عامة.

فالثابت حتى الآن، أن العولمة تكرَس انتصار المجتمعات الرأسمالية المتقدمة في المنافسة الاقتصادية العلمية والثقافية العالمية، وتفتح أمامها مجددا فرصا أوفر لمزيد من إحراز النجاحات على صعيد تنظيم الثروة والتفوق واحتكارها، مثلما تكرَس فشل المجتمعات النامية وضعيفة النمو في هياكل توزيع القوة على النطاق العالمي خاصة في بعدها الاقتصادي. فما المقصود بالعولمة؟ وماذا تعني العولمة الاقتصادية؟

1.1. تعريف العولمة:

تفتقد العولمة إلى تعريف واضح جامع بين المفكرين، غير أننا نلمس اتفاقا بين الجميع على أن العولمة حديثة في العلاقات الدولية، لها امتداداتها القديمة التي أنتجتها، وهي مفهوم مغاير لمفاهيم العلاقات الدولية بمعناها التقليدي، يشير إلى عملية متشابكة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية، تهدف إلى دمج المجتمعات والثقافات والمؤسسات والأفراد في سوق عالمية واحدة (الورفلي، 2004، ص122).

فالعولمة ضمن هذا المعنى المتقدم تؤدي إلى اتساع نطاق الترابط العالمي وشدته وسرعته وزيادة تأثيره نتيجة لما يلي:

- ✓ توسيع الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عبر الحدود السياسية والمناطق والقارات؛
- ✓ تكثيف أو زيادة حجم تدفقات التجارة والاستثمار والتمويل والهجرة والثقافة وما إلى ذلك؛
- ✓ تسريع وتيرة التفاعلات والعمليات العالمية؛
- ✓ تعميق آثار التفاعلات العالمية، بحيث تصبح آثار الأحداث البعيدة بالغة الأهمية في أماكن أخرى، فتطمس الحدود بين الشؤون المحلية والشؤون العالمية(IOM،تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، ص178).

ومن ثم، يمكن القول، أن العولمة هي ذلك التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد، أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية. بمعنى أنها حركية أو عملية تنميط لأشكال الحكم السياسي والاقتصادي وعلى مستوى التسيير الاجتماعي.

لذلك، وأمام هذه النمطية، فان الدول التي كانت دائما الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات، أصبحت الآن مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة(Chevalier, 2004, p 64-65)، في عالم يزداد انكماشا وترابطا.

فالدولة لم تعد تتمتع بالقدر نفسه من عدم القابلية للاختراق(الورفلي، ص122)، وقد أكد في هذا الاتجاه، إعلان فينا لعام 1993 على إثر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي:

- ✓ إعادة النظر في مفهوم الدولة وسيادتها؛
- ✓ عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
- ✓ تزايد دور المنظمات الغير حكومية على المستوى الوطني والدولي؛
- ✓ عولمة آليات وأفكار اقتصادية السوق، وهو ما أدى الى تعاظم دور القطاع الخاص.

انطلاقا مما سبق، يمكن القول بأن العناصر الأساسية لظاهرة العولمة تتمحور أساسا، حول الازدياد المطرد في العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء في تبادل السلع والخدمات، أو فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار والثقافات، وما تحمله كل هذه التفاعلات من إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم والشعوب بقيم وعادات وسلوكيات بعضها البعض (حشماوي، 2006، ص81).

يبدو جليا إذن، أن مفهوم العولمة يمكن اختصاره في الاندماج الكلي لأسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والأيدي العاملة والثقافات ومن ثم خضوع العالم برمته لقوة وميكانيكية سوق عالمية واحدة تخترق الحدود القومية وتضعف سيادة الدولة القومية على مواردها وأولوياتها ورعاياها.

وبالنتيجة، يظهر أن البعد الاقتصادي هو الجانب الأهم والأخطر على الإطلاق في مفاهيم العولمة وتطبيقاتها الجديدة رغم تنوعها وتفاوت تعريفها. من المؤكد أن اقتصاديات العولمة تلعب الدور الأكبر في رسم معالم العلاقات الدولية الحالية، ولها تأثيراتها المباشرة على الأمن والتنمية وحقوق الأفراد وهو ما نوضحه فيما يلي بالتطرق للعولمة في بعدها الاقتصادي:

2.1. البعد الاقتصادي للعولمة:

وهو البعد الذي يقود التغيير في أوجه العولمة الاقتصادية، التي تطرح نموذج اقتصاد عالمي مفتوح، من خلال حرية التجارة الدولية وانسياب السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال دون عوائق أو حواجز، كما يطرح هذا البعد زيادة مطردة للاستثمارات العالمية وسهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية (بوعشة، 2001). وما ينجم عن ذلك من تغيير في أنماط العلاقات الاقتصادية بين الدول والمجتمعات.

فالعولمة الاقتصادية لم تُعد النظر في مفهوم المسار الاقتصادي للدول فقط، وإجبارها على دخول اقتصاد السوق، وممارسة الضغط من قبل المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات، بل

أيضا أثرت في طبيعة المنظومة القانونية للدول، خاصة منها الدول النامية، بإملاء عليها القوانين التي تناسبها والتي تتكيف مع منطق العولمة الاقتصادية ومع منطق السوق (الورفلي، ص94 -95).

هذه المتغيرات الناتجة عن العولمة الاقتصادية أفرزت واقعا جديدا خصوصا بالنسبة للدولة وعلاقتها بمواطنيها، من حيث أنه أدى إلى تكريس الفقر، واللاعدالة في التوزيع، اللامساواة وعدم الإنصاف في الفرص والتهميش، بمعنى انتهاك ممنهج لجميع الحقوق خصوصا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يؤدي بالنهاية إلى تكريس اللاستقرار الاجتماعي وشيوع الاضطرابات والعنف.

وتركز العولمة الاقتصادية على آليات أضفت عليها ديناميكية وتأثير قوي على منظومة النظام الاقتصادي العالمي، وتأتي في مقدمتها النظام النقدي الدولي متمثلا في صندوق النقد الدولي، والنظام المالي الدولي المتمثل بالبنك الدولي، ثم النظام التجاري المتمثل في المنظمة العالمية للتجارة.

إضافة إلى هذه الآليات، هناك أيضا أدوات أخرى للعولمة الاقتصادية تتمثل في الشركات المتعددة الجنسيات الإقليمية الجديدة المتمثلة في تحرير التجارة، وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية، والتكتلات الاقتصادية الكبرى؛ فأكبر وأهم التكتلات الاقتصادية الأوروبية طبقا لمعاهدة ماستريخت 1992 أصبح يسمى الاتحاد الأوروبي ابتداء من عام 1993، وكان من أهدافه:

- خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة؛
- تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب، واحترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية؛
- تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والاستقرار في أوروبا، إقامة البنك المركزي الأوروبي (حشماوي، ص107 -109).

وهو ما أفرز مظاهر لهذه العولمة منها على الخصوص عولمة المال، عولمة التجارة، عولمة الاستثمار، عولمة الإنتاج وعولمة الاستهلاك، عولمة الخدمات بل تعدت ذلك إلى عملية سلعنة كل شيء حتى العمالة أو الموارد البشرية.

وبالنظر إلى هذه الديناميكية لنظام العولمة الاقتصادية، ندرك بما لا يدع مجالا للشك، حجم التحديات وربما المخاطر التي تواجهها الدول النامية والاقتصاديات الناشئة، من خلال المشاكل التي تظهر على مستوى الأداء الاقتصادي لهذه الدول، والتي تكون نتائجها في الغالب، تؤثر بصفة مباشرة على معايير العدالة التوزيعية وخاصة على مستوى دخل الأفراد وهو ما يؤثر على ضمان الحاجات الأساسية للفرد، ويساهم في تفاقم الفقر المتعدد الأبعاد، وهو ما نناقشه فيما يلي:

ثانيا. آثار العولمة الاقتصادية على الحاجات الأساسية وحقوق الإنسان

بداية، نبين مفهوم الحاجات الأساسية Basic needs حيث ورد هذا المفهوم لأول مرة في قائمة أعدها مكتب العمل الدولي في جنيف عن العمالة والنمو والحاجات الأساسية، حيث ذكرت أن الحاجات الأساسية تشمل الاستهلاك الشخصي وإمكانية استخدام الحاجات العامة، والحصول على وظيفة منتجة، وعائدها مُرض ومقبول، وان الاستهلاك الأساسي يشمل غداء ملائما، وسكنا لائقا، وملابس ملائمة وكذلك عدة سلع منزلية أخرى، وان أهم الخدمات الأساسية هي التعليم، والمياه النظيفة، والأدوية الوقائية والعلاجية والوظائف ذات الإنتاج الكافي، وهو ما أثرت عليه العولمة الاقتصادية بشكل كبير جدا.

فرغم ما تهدف إليه العولمة الاقتصادية من تحرير قوى السوق، وتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية وزيادة حركة الإنتاج بما يحقق الاحتياجات الإنسانية بشكل أفضل وتوجيه الموارد البشرية والمادية إلى مواقع الإنتاج، وتوسيع فرص التجارة العالمية، وإيجاد فرص للنمو الاقتصادي بتحسين مستوى معيشة الأفراد، وبأنها تفرض إصلاحات وسياسات داخلية تساعد على تحقيق التنمية الإنسانية والأمن الإنساني، إلا أن سلبياتها فاقت ايجابياتها، فاتجه

العالم نحو زيادة مخيفة لمعدلات الفقر، حيث بلغ عدد المعرضين للفقر المتعدد الأبعاد وفق ما جاء به تقرير التنمية البشرية لعام 2014 حوالي 202 مليار شخص، منهم 1.5 مليار يعيشون فعلا في حالة فقر متعدد الأبعاد، ويعيش ثلاثة أرباع فقراء العالم في المناطق الريفية، حيث ينتشر الفقر بين العاملين في الزراعة بأعلى المعدلات بسبب دوامة انخفاض الإنتاجية، والبطالة الموسمية وتدني الأجور (PNUD,2014)

ولا تقتصر سلبيات العولمة الاقتصادية على الفقر فقط، فالاعتلال الصحي، وفقدان الوظائف، وصعوبة الحصول على الموارد المادية، التفاوت في توزيع الدخل والثروة، والانكماش الاقتصادي، وعدم استقرار المناخ جميعها عوامل تزيد من تعرض الفرد للمخاطر وتخل بالأمن الاقتصادي، وهو ما أثر بشكل مباشر على الحاجات الأساسية للأفراد بحسب ما أكده تقرير التنمية البشرية لعام 1999 أن الآثار الجائرة المترتبة على العولمة التي توجهها الأسواق، ويوجهها تحقيق الربح، أوسع وأعمق من البيانات المذكورة؛ حيث أنها تمس جميع جوانب حياة الإنسان، كما يضيف التقرير، أن الرعاية التي تمثل قلب التنمية البشرية غير مرئي مهددة، لأن السوق العالمية التنافسية الموجودة الآن تفرض ضغوطا على ما يلزم لإعمال الرعاية من وقت وموارد وحوافز، وهي أعمال بدونها لا ينتعش الأفراد، ومن الممكن أن ينهار التماسك الاجتماعي(UNDP,1999). وفيما يلي نورد أهم مظاهر تأثير العولمة الاقتصادية على الحقوق والحاجات الأساسية للأفراد:

2. 1. إضعاف قدرة الدولة اقتصاديا واجتماعيا:

حيث قللت الدولة حمايتها للحقوق، جراء تقليص الميزانية والنفقات الاجتماعية، وإلغاء دعم الدولة للسلع والخدمات الأساسية وخاصة المواد الغذائية الضرورية وارتفاع أسعارها، مع تدهور القدرة الشرائية بسبب جمود زيادة رواتب العمال، وتفاقم معدلات البطالة وتقليص فرص العمل، وخوصصة المؤسسات العامة، وخفض النفقات العامة على التعليم والصحة والسكن، أي تخليها عن دعم الخدمات الاجتماعية، وهو ما انعكس سلبا على الطبقات الاجتماعية الهشة.

2.2. أزمة المديونية الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي:

وهو ما أدى أيضا إلى انخفاض العملة المحلية نتيجة انخفاض أسعار المنتجات المصدرة وجعلها أكثر تنافسية في السوق العالمي، وعدم دعمها، وهو ما أدى آثار كارثية على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، خاصة وأن عجز الميزانية يؤدي إلى ارتفاع الضرائب الغير مباشرة خاصة على المواد الاستهلاكية وهو ما يرهق الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود.

3.2. الهيمنة الاقتصادية التي تعتمدها المؤسسات المالية الدولية:

وأيضا الشركات المتعددة الجنسيات، والتي أنتجت نوع من الاستغلال، ليس استغلال دولة لدولة أخرى، أو إنسان لإنسان آخر، بل استغلال وهيمنة هذه آليات العولمة الاقتصادية (المؤسسات المالية الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات) للدولة في إطار مجتمع لم تعد تحكمه دولة باسم القانون، بل عالم تحكمه قواعد التجارة الحرة وآليات ومبادئ السوق، وهذا ما أعاد إنتاج اللاعدالة في التوزيع واللاتكافؤ بين الدول، وأضعف دور الدولة النامية في الجانب الاجتماعي والاقتصادي لحماية الحقوق الايجابية للعمال وفي مجال الخدمات الاجتماعية كالصحة، التعليم، الرعاية الاجتماعية، حماية الأقليات (مارتن، الدوشومان، 2000) .

3. التوجه نحو أنسنة الاقتصاد وتوسيع الحريات الاقتصادية:

إن هذه التحديات التي فرضتها العولمة الاقتصادية خصوصا على الدول النامية، والتي سبق بيانها والمتعلقة بتفاقم عولمة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، والتهديدات المرتبطة بتفاقم الفقر والانتهاك الممنهج لحقوق الأفراد والجماعات الضعيفة، أرهقت الأداء الاقتصادي لهذه الدول، الأمر الذي استدعى إعادة النظر في المقاربة الاقتصادية المبنية على تعظم الربحية والمنافع المادية إلى مقاربة حقوقية تدمج حقوق الإنسان لأجل تحقيق الأمن الاقتصادي وهو ما نبينه فيما يلي:

1.3. المشاكل المرتبطة بالأداء الاقتصادي:

-تعاني أغلب اقتصاديات الدول النامية من ضعف سيادة القانون، وغياب آليات الشفافية والمحاسبة، وهو ما أدى إلى استشراء الفساد الاقتصادي كشكل من أشكال الفساد البنيوي الذي يتم من خلاله الاستغلال الشخصي للمنصب والتصرف في المال العام للمصلحة الشخصية، وهو ما يقلل من مخصصات الإنفاق الحكومي على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يضعف من قدرة الدولة في الوفاء بالحاجات الأساسية للأفراد، ويزيد من حالة اللاعدالة في توزيع المنافع، وبالتالي تفاقم الفقر.

-التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة جراء انخفاض القدرة الإنتاجية للدول النامية، وهو ما يساهم في انخفاض نصيب الدول المتخلفة من الدخل العالمي مقارنة بالدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد من اختلالات العدالة التوزيعية في الدول المنخفضة الدخل وبالتالي زيادة نسبة الفقر. كما تسجل البلدان النامية نسبة مرتفعة من انعدام الأمن الاقتصادي، حيث تتركز النسبة الكبرى من العمال في الاقتصاد غير النظامي الذي لا يقدم أي تأمين اجتماعي، وتتراوح حصة القطاع غير النظامي في الدول النامية في أفريقيا وآسيا بين 25 و40 في المائة من الناتج السنوي.

وتبقى المخاطر الاقتصادية لا تقتصر على البلدان النامية، فبسبب الانتعاش البطيء من الأزمة الاقتصادية العالمية لا يزال عدد كبير من سكان البلدان الغنية يواجه حالة من انعدام الأمان، ففي عام 2014، تجاوز معدل البطالة 11 في المائة في فرنسا، وقارب 12.5 في المائة في إيطاليا، و28 في المائة في اسبانيا واليونان، وارتفع عدد العاطلين عن العمل أكثر بين الشباب إذ ناهز 60 في المائة في اسبانيا(PNUD, 2014).

- ارتفاع نسبة المديونية التي تعد سببا قويا في ضعف الأداء الهيكلي وضعف الاقتصاد الكلي، فأزمة الديون تؤدي إلى الركود الاقتصادي، وانخفاض السلع، كما يمكن أن تقود إلى إفلاس الشركات، ما ينتج عنه ارتفاع في نسب البطالة، وانخفاض العمالة والائتمان، وهو ما يؤدي إلى

انكماش الطلب الاستهلاكي، مما يخلق حالة من تدني مستوى المعيشة لمعظم الناس في البلدان المدينة (حسام، 2010، ص70).

2.3. قانون اقتصادي قائم على نهج حقوق الإنسان لتحقيق الأمن الاقتصادي

لقد أظهرت الأزمة المالية العالمية والانتفاضات العربية والحراك الشعبي بوضوح ترابط حقوق الإنسان والاقتصاد والتنمية، والأمن والسلم، وهي الركائز الأساسية الثلاث للأمم المتحدة ودعائم ميثاقها.

فقد أثبتت هذه الأحداث أن النمو الاقتصادي في غياب تدابير كافية لتعزيز التنمية والتشاركية يكون غير عادل وغير مستدام.

والواقع، أن غياب المساءلة وسيادة القانون في المجال الاقتصادي، وعدم المساواة، والفساد، وسوء إدارة الموارد العامة، وتدابير التقشف، ينذر بحدوث نزاعات في مناطق كثيرة من العالم، ويقوَض استدامة التنمية والنمو الطويل الأجل، وهي علامات تشير إلى الحرمان المستمر من الحقوق الأساسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتطلب تدابير فاعلة لمواجهتها نلخص أهمها فيما يلي:

1.2.3 دمج حقوق الإنسان ضمن إطار السياسات الاقتصادية

تتصل حقوق الإنسان بالقضايا المتصلة بالسياسات الاقتصادية وفق معايير وآليات حقوق الإنسان الخاصة بالأمم المتحدة، والتي جاءت ردا على النضالات الكبرى من أجل العدالة الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة الكساد الكبير ومخلفات الاستعمار، وأكدت على ذلك الأمم المتحدة بموجب تقرير برنامجها الإنمائي لعام 1999 بعنوان "الناس لا الأرباح فحسب، إضفاء وجه إنساني على العولمة". بان لا يقتصر الأمر على تعاظم الربحية فقط وإنما يجب أن تطال ديناميكية الاقتصاد حقوق الناس والتكفل الأمثل بها(UNDP.1999.p15).

والى ذلك، ذهب Anthony Annett وهو احد خبراء الاقتصاد لدى صندوق النقد الدولي، عندما أكد على ضرورة استعادة الجانب الأخلاقي

للاقتصاد، وان تركز السياسات الاقتصادية على مفهوم المصلحة العامة الناتجة أساسا عن تجربة اجتماعية مشتركة تهدف إلى تحقيق حقوق الإنسان من خلال المؤسسات التي تعمل من اجل رفاهية الجميع بما في ذلك الأجيال المستقبلية (Anthony Annett.2018.p55).

ففي سياق السياسات الاقتصادية على وجه التحديد، تقدم حقوق الإنسان إطارا معياريا يمكن تقييم السياسات بموجبه، من خلال التعرف على القرارات الاقتصادية والممارسات التي تعكس أو تعمق أوجه انعدام المساواة الهيكلية، وغير ذلك من معوقات التقدم على مسار كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تقدم بدقة لرؤية وتقييم المقاربات البديلة للسياسات الاقتصادية، لمعرفة أفضل السبل لوضع هذه السياسات من أجل زيادة التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من حيث الممارسة (ESCR-N، 2019). ويظهر ذلك فيما يلي:

-التزامات الدول بحقوق الإنسان:

مجمل الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان تلزم الدول بواجب الاحترام والحماية والوفاء باعتماد تدابير مناسبة لكفالة جميع حقوق الإنسان؛ باعتبارها حقوقا عالمية مترابطة وذات اعتاد متبادل، ورافضة للاستثناء طول المدى، ومتاحة للجميع(UNDP, 2000).

فعلى الدول الأطراف في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمان عدد من الالتزامات الفورية منها ضمان المساواة وعدم التمييز، اتخاذ خطوات باستخدام أقصى ما تسمح به مواردها المتاحة عن طريق المساعدة والتعاون الدوليين من أجل التمتع الفعلي والتدريجي بالحقوق المنصوص عليها.

حيث تنص المادة الثانية فقرة أولى على أن "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد بأن تتخذ بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، لاسيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد،

سالكة في ذلك جميع السبل المناسبة، خصوصا سبيل اعتماد تدابير تشريعية" (الامم المتحدة، 1966).

-عدم التمييز والمساواة:

على الدول الالتزام بضمان حقوق الإنسان بشكل غير تمييزي ودون تفرقة من أي نوع كان ويتعلق الأمر هنا بسؤال "المساواة في ماذا؟" وهو ذات السؤال الذي أجاب عليه امارتياسن، قال" في إمكانات الناس أي حريتهم في اتخاذ قرارات حياتية"(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019، ص18).

إذ يتعين على الدولة اتخاذ تدابير لضمان المساواة الحقيقية بمعالجة التشريعات والممارسات التمييزية بشكل صريح، خاصة وأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الأولى ينص على أنه "يولد الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا جميعا عقلا وضميرا، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء"، لذلك أصبح من الضروري العمل على تيسير الدمج الاجتماعي والمشاركة السياسية في عمليات صناعة القرار الاقتصادي.

-الموارد المتاحة القصوى:

رغم غياب تعريف واضح ومتفق عليه حول "الموارد المتاحة القصوى" فان الدولة تبقى ملزمة بضمان أقصى تمتع ممكن بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل الظروف القائمة، خاصة بالنسبة لأكثر الناس عرضة للخطر والتهميش.

ففي سياق صناعة القرار الاقتصادي فان التدابير التي تتخذها الدولة لمواكبة وتخصيص الموارد المالية عن طريق الضرائب وصناعة القرارات الخاصة بموازنة الدولة غيرها من التدابير المالية، فهنا يجب أن تكون هذه القرارات تأخذ بعين الاعتبار مدى قدرة الدولة على ضمان وكفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

-التمتع التدريجي والتدابير التراجعية:

تلتزم الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بإحراز تقدم مستمر نحو كفالة الحقوق بالكامل، وقد أشارت لجنة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الى "..من أجل كفالة الحقوق الواردة في العهد بشكل تدريجي وكامل، على الدول الأطراف اتخاذ خطوات واضحة وملموسة ضمن خطة زمنية معقولة بعد نفاذ العهد بالنسبة للدول المعنية.."، كما أكدت اللجنة في ذات السياق، على الدول تفادي التراجعية أثناء تقدمها نحو إعمال الحقوق المذكورة في العهد الدولي (بن عثمان، 2010، ص71) ، فمثلا: قد تختار دولة أن تلتزم باعتماد إجراءات التقشف، فان أية تدابير غير مبررة في هذا الصدد تعني خرق للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

-المشاركة: لجميع الناس الحق في المشاركة وفي الحصول على المعلومات المتصلة بعمليات صناعة القرارات المؤثرة في حياتهم ورفاههم، ومن ثم يتطلب إطار عمل حقوق الإنسان المشاركة الفعلية والدمج للأفراد والمجتمعات في مختلف مراحل عمليات صناعة القرار الخاص بالسياسات الاقتصادية.

2.2.3 توسيع مجالية الحريات الاقتصادية لأجل تحقيق الأمن الاقتصادي

الحريات الاقتصادية تعني حرية إنتاج وتجارة واستهلاك السلع والخدمات المختلفة دون استعمال القوة والاحتيال والسرقة، وتشمل هذه الحريات كل من سيادة القانون، حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول، توفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي، تعزيز المبادرة والإبداع، وانفتاح الأسواق. كما أنها تعني الدرجة من الحرية التي يكون عليها اقتصاد السوق.

ومن بين العناصر المركزية لهذه الحرية نجد المنافسة الحرة، حماية الممتلكات والتبادل الطوعي والتي تمثل مبادئ القانون الاقتصادي، وقد أكدت عليها المنظومة القانونية الجزائرية، وفي مقدمتها دستور 2016.

وفي إطار الحرية الاقتصادية، يكاد يكون دور الدولة في تحمل مسؤوليات التنمية محدودا، ويظهر هنا دور القطاع الخاص كفاعل مؤثر في هذا الاتجاه،

باعتبار أن هذا الأخير مرتبط عادة بالاقتصاد الحر، الذي يرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة لتحديد الأسعار والكميات المنتجة والمستهلكة، بالتالي افتراض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة.

ولا يعني أننا نشجع العولمة الاقتصادية ومفرداتها، لان الأمر مختلف، فليس صحيحا الاعتقاد أن اقتصاد السوق هو إضعاف لدور الدولة (البيبلاوي، 1999، ص66 -74) بل الصحيح أن السوق لا تعمل إلا في إطار دولة قوية تضع الإطار العام للنشاط الاقتصادي وفق القواعد القانونية المنظمة لذلك، وتحديد الشروط المناسبة لمباشرة هذا النشاط وتحول دون الخروج على هذا الإطار وتوقع الجزاء على من يخالف تلك القواعد. لذلك نجد أن نشأة اقتصاديات السوق وازدهارها مرتبطة تاريخيا بنشأة الدولة الحديثة، فالسوق والقطاع الخاص لا يقوم ولا يزدهر إلا في نطاق دولة قوية ومعاصرة.

ومن ثم، فإن دور الدولة لا يضعف مع اقتصاد السوق، ولكنه يتغير عند التحول إلى السوق من دولة تُصدر الأوامر أساسا إلى دولة تقوم بوضع القواعد والعمل على احترام تنفيذها، وبذلك تصبح الدولة دولة قواعد وليست دولة أوامر. وهو ما يسميه علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة بالدولة الناظمة (Chevalier J. , 2004).

ووجه الأهمية هنا في كون الدولة هي دولة قواعد، أنها هي المسئولة عن وضع الإطار القانوني لمباشرة نواحي النشاط الاقتصادي، ويكمن دورها عندئذ في التأكيد والمراقبة والإشراف على إتباع الأفراد لهذه القواعد في مباشرتهم لهذه الأنشطة الخاصة، وقد تزايدت أهمية الدور التنظيمي للدولة من حيث أهمية وضع قواعد ومواصفات وشروط مباشرة الأنشطة والمهن المختلف(بن عثمان، 2017).

وبذلك، فإن مفهوم الدولة الناظمة يُوسَع من مجالية الحريات الاقتصادية ويوجهها صوب حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، فهو يوفر للقطاع الخاص حكومة قادرة على وضع أطر تنظيمية تكمن في وضع وتنفيذ

سياسات ومراسيم ولوائح تنظيمية سليمة من شأنها تنمية القطاع الخاص وتشجيعه على تحقيق النمو الاقتصادي وتدعيم الوفاء بحقوق الإنسان، وعلى الخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من قبيل الحق في الدخل، وفي العمل وفي الرعاية الاجتماعية والحق في السكن والحق في الغذاء الكافي والصحي، الحق في الرعاية الصحية وغيره، وهو ما يقود إلى التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وهي العناصر المكونة للأمن الاقتصادي خاصة في جانب الدخل الموجود فعلا والكافي، والاستقرار في العمل

خاتمة:

إن التحديات التي فرضتها العولمة الاقتصادية خصوصا على الدول النامية، والتي سبق بيانها والمتعلقة بتفاقم عولمة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، والتهديدات المرتبطة بتفاقم الفقر والانتهاك الممنهج لحقوق الأفراد والجماعات الضعيفة، أرهقت الأداء الاقتصادي لهذه الدول، ونالت من قدرتها على حماية مُقدراتها، وتخفيض الإنفاق في مجالات الصحة والتعليم، وتخفيض تكاليف الإنتاج في مجال الصناعات المحلية بالتخلص من العمالة، وهو ما يعد انتهاكا خطيرا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية كالحق في الصحة والحق في التعليم والحق في العمل والحق في الحماية الاجتماعية وغيرها من الحقوق التي تشبع الحاجات الأساسية للإنسان؛ لذلك تطلب الأمر التوجه صوب إدماج حقوق الإنسان في السياسات الاقتصادية وفق نموذج الدولة الناظمة، وتوسيع مجالية الحريات الاقتصادية وتشجيع المبادرة من القطاع الخاص كل لذلك من اجل تحقيق النمو الاقتصادي الضامن للوفاء بحقوق الإنسان. وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها:

1 - أن العولمة الاقتصادية أحدثت آثارا عميقة على الحقوق والحاجات الأساسية للأفراد تجلت أكثر على مستوى إضعاف قدرة الدولة اقتصاديا واجتماعيا، وأزمة المديونية الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي، وأيضا الهيمنة الاقتصادية التي تعتمدها المؤسسات المالية الدولية.

2 - من أجل جعل الاقتصاد أكثر إنصافا وأكثر عدلا ومنتج للعدالة التوزيعية، كان التوجه العام صوب إدماج حقوق الإنسان في المنظومة الاقتصادية.

3 - وهي نتيجة مترتبة على سابقتها، تتمثل في كون حقوق الإنسان ضمن سياق السياسات الاقتصادية على وجه التحديد، فإنها جديرة بان تقدم إطارا معياريا يمكن تقييم السياسات بموجبه، من خلال التعرف على القرارات الاقتصادية والممارسات التي تعكس أو تُعمَق أوجه انعدام المساواة الهيكلية، وغير ذلك من معوقات التقدم على مسار كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تقدم بدقة لرؤية وتقييم المقاربات البديلة للسياسات الاقتصادية، لمعرفة أفضل السبل لوضع هذه السياسات من أجل زيادة التمتع بحقوق الإنسان من حيث الممارسة.

قائمة المراجع:

- الورفلي، ونيسة الحمروني،(2004)، العولمة والدولة: دراسة أثر العولمة على وظائف السلطة السياسية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.

- البيبلاوي، حازم،(1999)، دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق ، القاهرة.

- بن عثمان، فوزية،(2010)، دور الحكم الراشد في ترقية حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2

- حسام، مريم،(2010)، الأمن الإنساني وجودة الحق في الحياة، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2.

- حشماوي، محمد،(2006)، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

- بوعشة مبارك، (2001)، البعد الاقتصادي للعولمة، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 16، ص(176 -187).

- بن عثمان فوزية، (2017)، القطاع الخاص بين حتمية تحقيق النمو الاقتصادي وضرورة حماية حقوق الإنسان، مجلة المفكر، العدد 15، بسكرة، الجزائر، ص(199 -222).

- مارتن هانس بيتر، الدوشومان هار،(2000)، فخ العولمة، اعتداء على الرفاهية والديمقراطية، ترجمة، مصطفى العدوي، مجلة المستقبل العربي، العدد 261، نوفمبر.

- وكالة الأمم المتحدة للهجرة IOM، تقرير الهجرة في العالم لعالم 2018

- الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ESCR-Net Rrd-DESC Réseau-DESC تقرير تحليلي، (2019): السياسات الاقتصادية وأنشطة حقوق الإنسان الخاصة بأعضاء الشبكة والشركاء، سبتمبر.

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2019، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر، أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، نيويورك

- Anthony Annett, Restoring Ethics to Economics .. Modern economics should return to its roots, FINANCE and DEVELOPMENT, Mach 2018,Vol,55,NO,1. INTERNATIONAL MONETARY FUND

- Jacques Chevallier, L'Etat post-moderne, droit et societé, Maison des Science de L'Homme, N°35, L.G.D.J, 2édition,2004,

- Programme des Nations Unies pour le développement, PNUD, Rapport sur le développement humain (2014), Pérenniser le progrès humain :réduire les vulnérabilités et renforcer la résilience.

- Programme des Nations Unies pour le développement, PNUD, Rapport sur développement humain (2000) , Droits de L'Homme et Développement humain.

- Programme des Nations Unies pour le développement, PNUD, Rapport sur développement humain (1999); Globalization with a human face.